

KPMG Professional Services

Zahran Business Center
Prince Sultan Street
P. O. Box ٥٥٠٧٨
Jeddah ٢١٥٣٤
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No ٤٠٣٠٢٩٧٩٢

Headquarters in Riyadh

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

مركز زهران للأعمال
شارع الأمير سلطان
ص. ب. ٥٥٠٧٨
جده ٢١٥٣٤
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٢٩٠٧٩٢

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير التأكيد المحدود المستقل إلى شركة أسمنت المنطقة الجنوبية عن تبليغ رئيس مجلس الإدارة بشأن متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات.

للسادة مساهمي شركة أسمنت المنطقة الجنوبية

لقد تم تعييننا من قبل إدارة شركة أسمنت المنطقة الجنوبية ("الشركة") للتقرير عن تبليغ رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات، والتي تشمل المعاملات التي أجرتها الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي يكون فيها لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة على النحو المفصل أدناه ("الموضوع") وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت المنطقة الجنوبية ("الشركة"). يتكون التبليغ من المعاملات التي نُفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة رقم (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار ("الوزارة").

مسؤولية شركة أسمنت المنطقة الجنوبية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع (أي الملحق ١).

تشمل هذه المسؤوليات: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمن التزام الشركة بنظام الشركات؛ وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة الشركة مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطتها. إن إدارة الشركة مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة الشركة وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من الشركة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية وآداب وسلوك المهنة الأخرى وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي تركز على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة الشركة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة وعند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة الشركة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ الذي يتضمن المعاملات و / أو العقود المنفذة والتي يكون لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م؛
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى إخطارات مجلس الإدارة من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة فيما يتعلق بالمعاملات و / أو العقود التي ينخرط فيها عضو مجلس الإدارة؛
- تم التحقق من أن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة تفيد بأن المديرين المعنيين الذي أبلغ مجلس الإدارة بالتعارض الفعلي أو المحتمل للمصالح المباشرة أو غير المباشرة لم يصوت على القرار للتوصية بالمعاملات و / أو العقود ذات الصلة؛
- تم الحصول على الموافقات المطلوبة، على أساس العينة، جنباً إلى جنب مع المستندات الداعمة فيما يتعلق بالمعاملات و / أو العقود المدرجة في التبليغ؛ و
- تم التحقق من مبالغ المعاملات المدرجة في البيان، حيث توافق، عند الاقتضاء، في مقابل مبالغ المعاملات المفصح عنها في الإيضاح ٢٥ من القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف الشركة ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير الشركة ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى الشركة ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية



إبراهيم عبود باعشن
رقم الترخيص ٣٨٢



جدة، في ١٧ أبريل ٢٠٢٣ م
الموافق ٢٦ رمضان ١٤٤٤ هـ

تبلغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة

حضرات المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالإشارة إلى متطلبات المادة (٢٧) من نظام الشركات التي تنص على أنه "لا يجوز لمدير الشركة، ولا لعضو مجلس إدارتها، أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، إلا بترخيص من الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين أو من يفوضونه." ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، ويرافق التبليغ تقرير خاص من مراجع حسابات الشركة الخارجي.

عليه، نود تبليغكم بموجب خطابنا هذا عن أعضاء مجلس الإدارة ذوي المصلحة (أطراف ذات علاقة غير مباشرة) الذين توجد بينهم وبين الشركة أعمال أو عقود، ونطلب التالي:
التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين:

١. شركة أسمنت المنطقة الجنوبية والشركة الكيماوية السعودية المحدودة، والتي تملكها مجموعة الشركة الكيماوية السعودية القابضة والتي لعضو مجلس الإدارة المهندس / ثامر بن محمد بن مقم المهيد مصلحة غير مباشرة فيها بصفته الرئيس التنفيذي للمجموعة، مع العلم بأن طبيعة هذا التعامل عبارة عن توريد متفجرات مدنية لمدة (٣٦) شهرا بدأت بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٠٧م لغاية تاريخ ٢٠٢٥/٠٢/٠٦م يجدد تلقائياً لمدة مماثلة وتقدر قيمة التعاملات السنوية خلال عام ٢٠٢٣م بحوالي ١٣ مليون ريال حسب الكميات الفعلية المنقولة والمسلمة للمشتري. علماً بأنه لا توجد شروط تفضيلية على هذا النوع من العقد.

٢. شركة أسمنت المنطقة الجنوبية والشركة التعاونية للتأمين، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ / جاسر بن عبدالله الجاسر مصلحة غير مباشرة بصفته عضو مجلس إدارة فيها وهي عبارة عن تأمين طبي لموظفي الشركة بدأت بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/٣٠م لمدة سنة وتقدر قيمة التعاملات السنوية بمبلغ (٩,٥ مليون ريال) بدون شروط تفضيلية.

وتقبلوا تحياتنا،،،

رئيس مجلس الإدارة



حمد بن سليمان البازعي